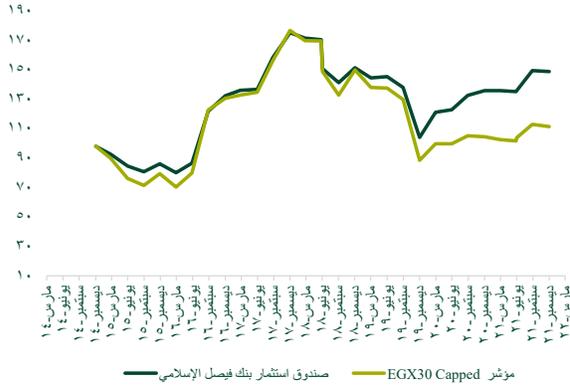


محظة الصندوق

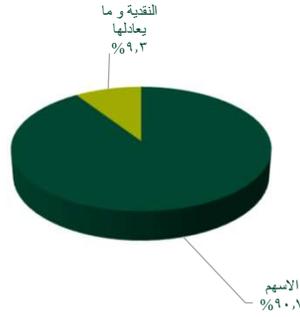
أداء الصندوق

الأداء	المقترنة
-٠,٤%	الربع الأول ٢٠٢٢
١٢,٧%	٢٠٢١
١٢,٤%	منذ ٥ سنوات
١٢٢,٨%	منذ التأسيس

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٢

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالادوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سبولة اسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصرفي من كل اسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر - ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	١٢٥,٠٨ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٧٤,٧٥ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٨٥١
تليفون	+٢٠٢-٣٣٧٦٢١٢٨١
فاكس	
العنوان الالكتروني	<a href="http://www.faisalbank.com.eg">http://www.faisalbank.com.eg</a>

تحليل السوق

أداء الربع الأول من عام 2022:

انخفض مؤشر EGX30 Capped بنسبة ٣,٦% في الربع الأول من ٢٠٢٢، ومع ذلك، نلاحظ أن السوق قد انخفض بالدولار الأمريكي بنسبة ١٧,٢% بسبب انخفاض قيمة الجنيه بنسبة ١٤,١%. ونلاحظ أن مؤشر MSCI للأسواق الناشئة قد انخفض بنسبة ٢,٥% في مارس، مما يشير إلى الأداء السلبى منذ بداية العام وحتى تاريخه بنسبة ٧,٣%.

ارتفعت أسعار الطاقة والسلع في جميع أنحاء العالم عقب اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا وقيام الدول العربية بفرض العديد من العقوبات الاقتصادية على روسيا وتقييد حريتها في المعاملات التجارية. من الجدير بالذكر أن أسعار الطاقة المرتفعة في المحرك الرئيسي للتضخم العالمي المرتفع والذي كان له تأثير على أسعار العملات ومعدلات الفائدة في الأسواق الناشئة خلال الأشهر القليلة الماضية. نتيجة لذلك، من المتوقع أن تعاني البلاد المستوردة للنفط من ارتفاع أسعار المواد الغذائية مما يؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري، في الوقت الذي من المتوقع أن يتجه بنك الاحتياطي الفيدرالي إلى سياسة نقدية تقييدية مما يؤدي إلى تفتتات مالية محدودة في الأسواق الناشئة من قبل المستثمرين الأجانب.

الجدير بالذكر أن الجمع بين ارتفاع أسعار الطاقة والمخاطر السياسية العالية وارتفاع أسعار الفائدة الأمريكية يؤدي دائماً إلى ضعف التفتتات النقدية إلى الأسواق الناشئة، لذلك، نتخذ من مصر ستراجه مشككتين رئيسيتين خلال عام ٢٠٢٢: ١) ارتفاع عجز الحساب الجاري نتيجة ارتفاع أسعار السلع، خاصة القمح والذرة مع انخفاض عدد السياح الروس، و ٢) قلة مصادر التمويل الأجنبي.

وبناء عليه قام البنك المركزي بالسماح بخفض قيمة الجنيه في حدود ٤% كنوع من المرونة في سعر الصرف من أجل امتصاص الصدمات الاقتصادية والحفاظ على القدرة التنافسية لمصر مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى. كما قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة على عائد الإيداع والإفراض ب ١,٠% وهو ما يعد أول رفع لأسعار الفائدة منذ ٢٠١٧.

رؤية مدير الاستثمار بالعوامل الداخلية والتي قد يكون لها تأثير على السوق المصري

نعتقد أن انخفاض قيمة الجنيه وارتفاع أسعار السلع الأساسية سيؤدي إلى موجة من التضخم في الفترة القادمة مما سيؤدي إلى قيام البنك المركزي في الاستمرار في سياسته التقييدية ورفع أسعار الفائدة مجدداً. ورغم أن هذا الاتجاه قد يؤثر على نسب النمو في الاقتصاد بصورة عامة إلا أن تأثيره على أداء أغلب الشركات المقيدة في البورصة المصرية يعتبر إيجابياً بناءً على الافتراضات التالية:

**ارتفاع معدلات التضخم وأسعار الفائدة:** يؤدي ارتفاع معدلات التضخم إلى زيادة الطلب على قروض رأس المال العامل، مما يؤدي إلى زيادة حجم الميزانيات وقوائم الدخل للبنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية يساهم هذا الارتفاع بحوالي ٤.٥-٥.٠% من المؤشر.

**ارتفاع أسعار الطاقة وانخفاض قيمة الجنيه:** نلاحظ أن حوالي ٢٥-٢٠% من مؤشر EGX30 يتركز في أسهم الطاقة التي تستفيد من الارتفاع في أسعار السلع الأساسية، وتستفيد أيضاً من خفض قيمة الجنيه المصري نظراً لقيام هذه الشركات بتصدير نسب كبيرة من إنتاجها للأسواق العالمية كما أن مبيعاتها المحلية تقع وفقاً لسعر الصرف الرسمي للدولار الأمريكي.

التطورات الاقتصادية

- قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة ب ١٠٠ نقطة مما يعني أول ارتفاع منذ شهر مايو ٢٠١٧، ليصبح سعر عائد الإيداع لليلة الواحدة عند ٩,٢٥% وسعر الإفراض لليلة الواحدة عند ١٠,٢٥%، علاوة على ذلك انخفضت قيمة العملة المصرية بحوالي ١٥% لترجع إلى مستوى عام ٢٠١٨ بهدف الحفاظ على السيولة الأجنبية في السوق المحلي والحفاظ على ثقة الأسواق المالية العالمية في مصر. وأخيراً ذكر البنك المركزي أن مرونة سعر الصرف عامل مهم للحفاظ على القدرة التنافسية للبلاد.
- أعلنت الحكومة عن خفض نمو إجمالي الناتج المحلي المستهدف للسنة المالية ٢٠٢٢/٢٠٢٣ من ٥,٧% إلى ٥,٥% نتيجة لتأثيرات الحرب الأوكرانية الروسية على الاقتصاد المصري. علاوة على ذلك، أعلنت الحكومة عن خططها لتحديد الميزانية لمواجهة تداعيات الحرب.
- بدأت مصر في مناقشة قرض محتمل جديد مع صندوق النقد الدولي، حيث أضافت الحرب الأوكرانية الروسية مزيداً من الضغوط على الاقتصاد المصري. وأشار صندوق النقد الدولي إلى أن موظفيه يعملون عن كثب مع السلطات المصرية للتحضير لبرنامج يساعد على توفير الاستقرار الاقتصادي المستدام، مع التأكيد على أن مرونة سعر الصرف ضرورية لامتصاص الصدمات الخارجية في أوقات عدم اليقين، وأن السياسة المالية والنقدية الحكيمة ضرورية للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.
- أودعت المملكة العربية السعودية ٥ مليار دولار في البنك المركزي المصري مع أجل استحقاق سنة واحدة قابلة للتجديد بناءً على اتفاق متبادل. علاوة على ذلك، يهدف صندوق الاستثمارات العامة السعودي (PIF) إلى جذب استثمارات بقيمة ١٠ مليار دولار بالتعاون مع الصندوق السيادي المصري. وأوضحت الحكومة المصرية أن الاستثمارات هي جزء من حزمة مشروعات سعودية ستقدم في مصر على أن يعلن عن التفاصيل في أسرع وقت ممكن.
- أعلنت الحكومة عن توقيع صفقات استثمارية مع قطر بقيمة ٥ مليار دولار. ولم تذكر الحكومة أي تفاصيل عن صفقات الاستثمار الموعدة، مشيرة فقط إلى أن البلدين سيشكلان لجنة مشتركة لتعزيز التعاون في مختلف المجالات.
- أعلن البنك المركزي انخفاض الاحتياطي الأجنبي من ٤١ مليار دولار في فبراير ٢٠٢٢، إلى ٣٧ مليار دولار ويعتبر هذا أول مرة لانخفاض الاحتياطي الأجنبي منذ ٢٢ شهر.
- ارتفع معدل التضخم إلى ١٠,١% في مارس من ٨,٨% في فبراير مما يشير إلى أعلى معدل تضخم شهري منذ يونيو ٢٠١٩، وبالمقارنة بمتوسط معدل تضخم يبلغ ٦,٥% خلال ٨ أشهر من عام ٢٠٢١/٢٠٢٢ مقارنة بمتوسط ٤,٥% في السنة المالية ٢٠٢١/٢٠٢٢. كان الارتفاع في معدلات التضخم مدفوعاً بالارتفاع الحاد في أسعار المواد الغذائية التي زادت مدفوعاً بنطاق واسع من الزيادة في الفواكه والخضروات بشكل أساسي.